في هذه الاثناء ذكرت مصادر مقربة من ريتشارد مورفي، ان القصد من اجتماع مورفي مع وفد فلسطيني - اردني مشترك هو اصدار بيان مشترك تعترف فيه م.ت.ف.، صراحة، بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ وتعترف فيه الولايات المتحدة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ضمن اراض محتلة معادة الى الحكم الاردني (**القبس**، ٧/٨/١٩٨٥). وفي حين اوضح هاني الحسن، عضو لجنة «فتح» المركزية، ان الحوار القادم مع الولايات المتحدة الاميركية يهدف الى الحصول على اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، مما يتيح للمنظمة الاشتراك في مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى (**الاهرام**، ٢١/٧/١٩٨٥)، قال صلاح خلف (ابو اياد)، خلال زيارة عمل الى فرنسا، «ان اميركا قد تقرر في الايام القليلة المقبلة، فيما اذا كانت تقبل الدخول في حوار مع وفد فلسطيني - اردني مشترك». وبخصوص اسماء اعضاء الوفد الفلسطيني المشاركين في الوفد اكد ان الاسماء قد عرضت مؤخراً على الادارة الاميركية ولكنه رفض الكشف عن هوية الاشخاص الذين يتشكل منهم هذا الوفد، واوضح ان الشخصين الفلسطينيين اللذين تحدثت عنهما الصحافة الاسرائيلية، تم اقتراح اسميهما من قبل م.ت.ف. كمستشارين في الوفد وليس كعضوين فيه (**الاذاعة البريطانية**، لندن، ٢٥/٧/١٩٨٥). وفي معرض حديثه عن طبيعة تشكيل الوفد المشترك اعلن خلف ان قائمة الاسماء التي نشرتها الصحافة الاسرائيلية ليست صحيحة، كما ذكّر بالالتزام الفلسطيني حيال الاردن، بان تبقى قائمة الوفد سرية الى ان تقبل واشنطن اجراء حوار مع الوفد الفلسطيني - الاردني (**المصدر نفسه**). وحول القصد من وراء تشكيل الوفد، قال خلف: «انه حوار وليس مفاوضات، وان هذه الاتصالات، اذا اجريت، فانها لن تلزم واشنطن بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما انها لن تلزم المنظمة بقبول شروط الاميركيين للاعتراف بها». واعرب عن اعتقاده بان موافقة واشنطن على الحوار مع وفد فلسطيني - اردني «ستكون خطوة هامة». لكنه في نفس الوقت، شكك في النوايا الحقيقية للحكومة الاميركية (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٤/٧/١٩٨٥). وحول عدم اعلان م.ت.ف. لاسماء الفلسطينيين في الوفد المشترك، قال عضو في اللجنة المركزية لحركة «فتح» (لم يذكر اسمه): «اننا تعمدنا ان لا تخرج اسماء الوفد من الجانب العربي، وكنا نرغب في ان تعلن من واشنطن وتل ابيب وهذا ما حصل. وكل المراهنات على اننا سنأتي بوفد من خارج المنظمة قد خسرت» (**القبس**، ٢٥/٧/١٩٨٥).

ومع توالي صدور التوضيحات حول طبيعة هذه الخطوة، اتخذت بعض الاطراف الفلسطينية مواقف مغايرة. فقد اصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً اعتبرت فيه هذه الخطوة «انزلاقاً خطيراً باتجاه السقوط الكامل في فخ الحلول الاميركية التصفوية القائمة على شطب التمثيل المستقل لشعبنا ولحقوقه في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وتحويل قضيته الوطنية الى مسألة حدودية تتم تسويتها بين النظام الاردني والعدو الاسرائيلي». واعتبر بيان الجبهة، ايضاً، ان «هذا التنازل الخطير يضع المزيد من العراقيل والتعقيدات امام تحقيق مطلب شعبنا في اعادة الوحدة لمنظمة التحرير على قاعدة برنامجها السياسي وقرارات الاجماع الوطني، ويخلق المزيد من الانقسام داخل صفوف شعبنا ويدفع الادارة الاميركية وحلفاؤها الى المزيد من التصلب والمطالبة بالمزيد من التنازلات الاستسلامية، وصولاً الى التصفية الكاملة لحقوق شعبنا». وجاء في البيان: «ان طريق الحفاظ على مكتسبات وحقوق شعبنا، هو طريق الغاء اتفاق عمان واعادة اللحمة والوحدة الى منظمة التحرير وعلى اسس القواسم السياسية المشتركة التي توحد الشعب كله في مجابهة السياسيات التصفوية» (**الحرية**، ٢١/٧/١٩٨٥).

من جهتها، طالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في بيان صدر في دمشق، الشخصيات الفلسطينية التي عينت في الوفد بالعدول عن الاشتراك في هذه المفاوضات «حتى لا يُلحقون